E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2013/C.8/4
11 November 2013
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثامن
عمان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

موجز

تتضمن هذه الوثيقة مشروع الإطار الاستراتيجي المقترح للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وهو يشمل التوجه العام للبرنامج ١٩ من الإطار الاستراتيجي المقترح للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، والاستراتيجيات، والإنجازات المتوقّعة ومؤشرات الإنجاز الخاصة بكل من البرامج الفرعية السبعة.

واللجنة الفنية للإسكوا مدعوة، في اجتماعها الثامن، إلى استعراض هذا الإطار وتقديم توصيات واضحة بشأن أي تحسين قد تراه ضرورياً وإقراره. ويعرض مشروع الإطار الاستراتيجي بالصيغة التي تعتمدها اللجنة الفنية في الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا في أيار/مايو ٢٠١٤.

المحتويات

الصفحة

التوجه العام ٣

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة ٨

البرنامج الفرعي ٢- التنمية الاجتماعية ١١

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي ١٣

البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي ١٥

البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة ١٧

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة ١٩

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف آثار النزاعات والتنمية ٢١

التوجه العام

١٩-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج ١٩ في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة الشاملة والعادلة والمتكاملة من خلال التعاون الاقتصادي والاجتماعي الفعال في المنطقة، وتوطيد العلاقات الاقتصادية وتوثيقها بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومع سائر بلدان العالم، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات. وتتولى الإسكوا مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج.

١٩-٢ ويستمدّ توجه السياسة العامة للبرنامج من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ الذي أُنشئت بموجبه الإسكوا، و٦٩/١٩٨٥ الذي عُدلت بموجبه صلاحياتها تأكيداً على مهامها الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة في قرارها ٢٦٩ (د-٢٤) إلى الأمين التنفيذي زيادة التنسيق والتآزر مع منظمات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، وتشجيع الشراكة والتعاون معها من خلال الدور القيادي الذي تقوم به اللجنة في آلية التنسيق الإقليمي.

١٩-٣ وقد أكدت الوثيقة الختامية التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، "ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، بدور هام في كفالة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن في منطقة كلّ منها".

١٩-٤ وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، على "مساهمة اللجان الإقليمية في التصدي للتحديات في مجال التنمية التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتعاون في هذا الصدد على الصعد الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية". وطلبت الجمعية العامة في القرار نفسه "إلى اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها في مجال التحليل لدعم المبادرات المضطلع بها في مجال التنمية على المستوى القطري، بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، ودعم التدابير الرامية إلى تكثيف التعاون بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، وحثت "في هذا الصدد اللجان الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية على إيلاء الأولوية لمبادرات التنمية المستدامة على المستوى القطري، بطرق منها زيادة الكفاءة والفعالية في أنشطة بناء القدرات وإبرام اتفاقات وترتيبات إقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للأهداف الإنمائية الوطنية وتنفيذها وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة".

١٩-٥ وستواصل الإسكوا، بوصفها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة في المنطقة العربية، دعم التكامل الاقتصادي على المستويين دون الإقليمي والإقليمي، من أجل الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها نتائج الاستشارات الجارية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في سد النواقص في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الأعضاء. ولتحقيق هذه الأهداف، ستواصل الإسكوا عملاً بصلاحياتها في عقد الاجتماعات، تشجيع الحوار المتعدد الأطراف، والتشارك في المعرفة، وبناء شبكات العمل على مستوى المنطقة. وستعمل مع اللجان الإقليمية الأخرى على تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي، سواء أكان ذلك فيما بينها أم في إطار التعاون مع منظمات دون إقليمية وإقليمية أخرى.

١٩-٦ ومنذ عام ٢٠١٠، يشهد الوضع السياسي في منطقة الإسكوا تحوّلات كبرى، في ظل حراك سياسي واجتماعي. وهذا الوضع المرتبك وما ينجم عنه من اضطراب، يحتمل أن يكون مصدراً لقيود عملية ومخاطر واقعية قد تتطلب من الإسكوا عملاً دائماً على تعديل برامجها والتجديد فيها. وستضطلع الإسكوا بدور حاسم وفريد في تيسير استجابة الحكومات لاحتياجات مواطنيها، إذ تقدّم المساعدة للدول الأعضاء في معالجة مواطن الضعف في سياساتها وتعزيز قدرتها على التصدي بفعالية لأشكال عدم المساواة. وستستخدم الإسكوا صلاحياتها في عقد الاجتماعات لإفساح المجال أمام مندوبي الدول الأعضاء لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة وتبادل الآراء بشأنها.

١٩-٧ والجدير بالذكر أن هذا الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وُضع في ظل مفاوضات جارية حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذه المفاوضات تتطلب من الإسكوا الإبقاء على هامش من المرونة في التخطيط، وتحديد الأهداف والأولويات، يسمح لها بالتجاوب مع الولايات التي ستسند إليها بمقتضى الخطة الجديدة، التي يتوقع أن يكون لها أثر هام على طبيعة العمل لفترة الخطة.

١٩-٨ ومن أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها التغيّرات السياسية والاجتماعية في المنطقة، ولكي تستغل الإسكوا قدراتها إلى أقصى حد ممكن، شرعت في عملية تشاور واسعة النطاق بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح ليأتي مراعياً لاحتياجات كل من الدول الأعضاء والمواطنين في إطار رؤية لأربع سنوات مقبلة (٢٠١٥-٢٠١٩).

١٩-٩ ومن أهداف عملية التشاور: وضع خطة متوسطة الأجل (٢-٤ سنوات) تراعي ما تتوصّل إليه المفاوضات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ووضع إطار لدمج عمل الإسكوا بمزيد من الفعالية في نطاق ثلاثة أبعاد استراتيجية محدّدة على المستوى المؤسسي؛ وتنسيق عملية التخطيط لتحقيق المزيد من التماسك بين الأهداف والاستراتيجيات والأنشطة والنواتج ومقاييس الأداء؛ ووضع البرامج الفرعية على نحو يسمح بتحديد الأثر الذي يُقصد تحقيقه منها على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المنطقة. ومن شأن ذلك أن يعزز أثر أنشطة الإسكوا ويسهل عملية التقييم والاستعراض بشكل يتيح قياس نتائج العمل.

١٩-١٠ ستركز الإسكوا على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة. ويتضمن برنامجها سبعة برامج فرعية مترابطة، تستند إلى ثلاث ركائز استراتيجية لإنجاز العمل في ثمان مجالات ذات أولوية، تجمع بينها ثلاث قضايا شاملة. وتعمل الإسكوا على توسيع نطاق النهج المتكامل الذي تعتمده في التخطيط بحيث تؤدي عدة برامج فرعية أو كلها دوراً مشتركاً في المساهمة في التأثير الذي تسعى الإسكوا إلى تحقيقه في إطار كل من الركائز الاستراتيجية الثلاث، وبحيث لا ينفرد أي برنامج فرعي بأي من تلك الركائز. وهكذا ليس الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ فقط عبارة عن مجموعة برامج فرعية منفردة، بل يلخص عمل الإسكوا كمنظمة متكاملة متعددة الاختصاصات.

١٩-١١ أما الركائز الاستراتيجة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ فهي: التنمية الشاملة للجميع؛ والتكامل الإقليمي؛ والحكم الصالح والقدرة على الصمود.

١٩-١٢ وانطلاقاً من هذه الركائز الثلاث، تضع الإسكوا خططاً متكاملة عملاً بنهج الإدارة على أساس النتائج. وهكذا، لن يقتصر ما ستحققه الإسكوا في عملها على مجرد تنفيذ النواتج المقررة. وستسعى إلى تحقيق نواتج قابلة للقياس في كل من المجالات ذات الأولوية، وتطلب إلى الدول الأعضاء تعديل الممارسات بما يتوافق مع

أهداف كل من البرامج الفرعية المتكاملة. ولهذه الغاية، ستحوّل الإسكوا جهودها في التنفيذ والرصد من النواتج أو خطط العمل الخاصة بكل برنامج فرعي إلى المساهمة العامة في تحقيق النتائج المقررة في إطار كل مجال من المجالات ذات الأولوية، وكل ركيزة من الركائز الاستراتيجية.

١٩-١٣ ففي العمل على التنمية الشاملة للجميع، ستركز الإسكوا على ثلاثة مجالات ذات أولوية: العدالة الاجتماعية؛ والتشغيل واقتصاد المعرفة؛ واستدامة الموارد الطبيعية.

١٩-١٤ وفي العدالة الاجتماعية، ستركز الإسكوا على التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر، التي لا تقاس بمجرد نمو النشاط الاقتصادي وحسب، بل بمبدأ أساسي قوامه تأمين فرص العمل اللائق بالفرد وبمهاراته، والقدرة على تحقيق تطلّعات السكان، والمساواة في الحصول على الموارد، وعدم المساس بحق الأجيال المقبلة في الاستفادة من هذه الموارد. وستدعم الإسكوا الدول الأعضاء في تحقيق الاحتواء الاجتماعي، وتوجيه سياسة التكامل، وقيادة عملية التطوير المؤسسي، مع الحرص على المساواة في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، والحصول على خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية، والوصول إلى الموارد والمعلومات، بما في ذلك إمدادات المياه والطاقة، والمواد الغذائية، ومكاسب الدخل، وفرص النمو. وفي إطار التشغيل واقتصاد المعرفة، ستولي الإسكوا الاهتمام اللازم لنقل التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقطاعات الاقتصاد الأخضر في المنطقة، وذلك من خلال التركيز على تنمية الصناعات ذات القيمة المضافة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد البشرية والطبيعية. وفي إطار استدامة الموارد، ستركز الإسكوا على الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لتحسين الكفاءة والفعالية في الاستهلاك، وذلك بالاستعانة بتكنولوجيات جديدة تسهم في زيادة الأثر من استخدام هذه الموارد على توليد الدخل وخلق فرص العمل.

١٩-١٥ وفي العمل على التكامل الإقليمي، ستركز الإسكوا على مجالين: تماسك السياسات؛ والاتفاقات والاستراتيجيات. لا يزال التكامل الإقليمي في المنطقة العربية متعثّراً على الرغم من المصير الاقتصادي والتراث الثقافي المشترك. ومن أسباب هذا التعثر حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وغياب الالتزام السياسي بمشروع التكامل، والخلل في نهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي أنتج ارتفاعاً في معدّلات الفقر، وانتشاراً في عدم الإلمام بالقراءة والكتابة، وشح الموارد، ولا سيما المياه، وكثرة أعداد اللاجئين والنازحين، واتساع الفوارق في الدخل والثروة.

١٩-١٦ وستواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا العمل بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية وغيرها من الشركاء الاقليميين لوضع سياسات تجارية، اقليمية وعبر إقليمية ودولية، لبناء القدرات الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والاقليمية. وهذا التوجّه يتماشى مع متطلّبات تنفيذ لما يصدر عن المحافل الاقليمية الرفيعة المستوى، لا سيما الاتفاقات المنبثقة من القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ وانشاء الاتحاد الجمركي العربي؛ والسوق العربية المشتركة؛ وغيرها. وستواصل الأمانة التنفيذية تشجيعها الدول الأعضاء على المشاركة في مفاوضات الاتفاقات التجارية دون الاقليمية، والاقليمية والمتعددة الأطراف، التي تهدف إلى تعزيز التجارة الدولية والإقليمية، والمشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٩-١٧ وفي ظل التغيّرات العارمة التي تكتسح المنطقة العربية والتوسّع في التجارة العالمية، لم يعد بالإمكان تجاهل أهمية التكامل. فالفرص والفوائد التي يتيحها التعاون الإقليمي يمكن أن تكون مصدر دعم كبير لجهود المنطقة في مواجهة التحديات ولمسيرتها في تحقيق التنمية المطّردة والمتوازنة.

١٨-١٩ وفي إطار تماسك السياسات، ستعمل الإسكوا على تناسق السياسات وعلى تحسين الوصلات الحدودية للبنية التحتية. وستعمل كذلك على تعزيز التزام الدول الأعضاء بتنسيق السياسات على مستوى المنطقة لتحقيق القيمة المضافة من التكامل الإقليمي على الاقتصاد والقضايا الاجتماعية والبيئية. وفي إطار الاتفاقات والاستراتيجيات، ستركز الإسكوا أنشطتها على برامج العمل المتكاملة، التي تستثمر في التآزر بين الاقتصادات العربية وتستخدمها لتحقيق الفوائد القصوى للمنطقة بأسرها، وعلى تأكيد أهمية التكامل الإقليمي باعتباره محركاً نحو اقتصاد المعرفة، وعلى حماية حقوق سكان المنطقة في تكافؤ الفرص للتنمية والاستفادة المنصفة من الفوائد التي تُجنى من التكامل.

١٩-١٩ وفي إطار الحكم والقدرة على الصمود، ستركز الإسكوا على المجالات ذات الأولوية التالية: تطوير المؤسسات؛ والمشاركة والمواطنة؛ والصمود في مواجهة الأزمات والاحتلال.

٢٠-١٩ وفي مجال تطوير المؤسسات، ستعمل الإسكوا على سد النقص في مقومات الحكم، الذي أدّى غيابها على مدى الأعوام الماضية إلى تقويض الجهود الإنمائية وإضعاف قدرة البلدان على الصمود، وتأجيج الاضطرابات السياسية والنزاعات في بعض الحالات، وإعاقة مسيرة التحوّل الديمقراطي في حالات أخرى. وستسعى الإسكوا إلى بناء القدرة على أداء الوظائف الحكومية في الأطر المؤسسية العادية وفي إطار من المواطنة الحقة. وستكون مبادئ المساءلة، والشفافية، والمشاركة العامة، والتماسك الاجتماعي، والإصلاح السياسي، من الأسس التي سيرتكز عليها عمل الإسكوا في موضوع المشاركة والمواطنة. ولترسيخ هذه المبادىء، ستعمل الإسكوا على تمكين المجتمع المدني وتعزيز التزامه، ودعم المشاركة الشاملة، والمساواة بين الجنسين.

٢١-١٩ وفي إطار الصمود في وجه الأزمات والاحتلال، ستعمل الإسكوا على تحديد الأسباب الجذرية لها ورصد آثارها وذلك للسعي للحد منها. كما ستعمل الإسكوا على دعم مبادرات بناء السلام والقدرة على الصمود والتعافي، وخاصة في البلدان العربية الأقل نمواً. ومن الجوانب الهامة في برنامج عمل الإسكوا دعم الإسكوا الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه.

٢٢-١٩ ويسترشد عمل الإسكوا بثلاث قضايا شاملة: الشراكة، والإحصاء، والمساواة بين الجنسين.

٢٣-١٩ وستعمل الإسكوا على تحقيق أهداف ركائزها الاستراتيجية، في جو يطرح أمام التنمية تحديات كبيرة، حافل بالاضطرابات السياسية والاجتماعية، والعثرات الاقتصادية والبيئية. وستواصل الإسكوا توسيع شبكة علاقاتها مع الشركاء من البلدان المنطقة والعالم بعد تحديد ما تملكه من مواطن قوّة ومزايا نسبية، وستسعى إلى العمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمؤسسات البحثية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص، بهدف تلبية الحاجات الملحة ومواجهة التحديات الماثلة أمام الدول الأعضاء على مستوى السياسة العامة.

٢٤-١٩ وستستفيد الإسكوا من علاقة الشراكة مع جامعة الدول العربية، في بناء توافق إقليمي حول القضايا الإقليمية والعالمية، وحول خطة للتنمية المستدامة قوامها الحق في التنمية، وجوهرها العدالة الاجتماعية. وستواصل الإسكوا أيضاً ممارسة صلاحيتها في عقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي، باعتبارها منتدى لمناقشة الأولويات الإقليمية والتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. وستسعى إلى بناء شراكات جديدة

ومتنوّعة تُعنى بالبحث من أجل وضع السياسات القائمة على الأدلة، ومع قطاعات المجتمع المدني التي يمكنها توجيه الأبحاث والمناقشات بشأن السياسة العامة.

١٩-٢٥ ولا بدّ من تعبئة موارد مالية وعينية إضافية لدعم قدرة الإسكوا على نشر نتائج دراساتها المعيارية وتفعيل ما يصدر عنها من توصيات، وتلبية مطالب البلدان بالفعالية اللازمة. ولهذه الغاية، ستعمل الإسكوا على دعم نتائج برنامج عملها العادي، وتفعيل الشراكات التي تبنيها في مختلف أنحاء المنطقة.

١٩-٢٦ وستولي الإسكوا اهتماماً خاصاً لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبلدانها الأعضاء وبلدان نامية أخرى من خلال اللجان الإقليمية الأخرى، بحيث يكون هذا التعاون محفزاً لتحسين جهود تطوير القدرات وتحديد فرص الاضطلاع بأنشطة مشتركة بين بلدان المنطقة.

١٩-٢٧ وفي مجال الإحصاء، اضطلعت الإسكوا بدور القيادة في بناء شراكات مع المنظمات الإحصائية الوطنية والإقليمية، وبذلت جهوداً منسقة لتحسين المعلومات الإحصائية. ويسهم عملها في تفعيل الأجهزة الإحصائية الوطنية بهدف إنتاج ونشر الإحصاءات ذات النوعية الجدية لاستخدامها في وضع السياسات على أساس الأدلة، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والتكامل الإقليمي، والحكم الصالح.

١٩-٢٨ وقد أكدت الوثيقة المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية (ريو+٢٠) على الحاجة إلى بيانات إحصائية علمية شاملة ومتكاملة عن التنمية المستدامة. والتزمت البلدان المشاركة في المؤتمر والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، كل ضمن اختصاصها، بدعم اللجان الإقليمية في جمع الإحصاءات الرسمية. كما التزمت هذه البلدان بتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات اللازمة في البلدان النامية لإنتاج البيانات الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

١٩-٢٩ بموجب الدور القيادي للإسكوا في فريق الإحصاء المنبثق عن آلية التنسيق الإقليمي، ستعمل على تعزيز تنسيق العمل الإحصائي فيما بين المنظمات الوطنية والإقليمية الناشطة في المنطقة. وقد أنشأت الإسكوا كذلك آلية للتنسيق الداخلي، التي تُعنى بتنسيق المعلومات الإحصائية المستخدمة في المطبوعات والدراسات.

١٩-٣٠ وقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين تخترق جميع المجالات التي تغطيها البرامج الفرعية في الإسكوا. فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما في قلب كل هدف من الأهداف الإنمائية. ويتطلب ذلك تركيزاً شاملاً على الحاجات المختلفة للرجال والنساء، والتوازن في العلاقات والأدوار، والمساواة في إمكانية الحصول على الموارد في مختلف المجالات. وتتناول الإسكوا مختلف أبعاد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مستويين.

١٩-٣١ على المستوى الأول، تقدّم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في القضاء على أشكال عدم المساواة بين الجنسين في جميع السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والبرامج. ومن خلال تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية، تساند الإسكوا الجهود التي تبذل على مستوى المنطقة وبلدانها في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والنهوض بأوضاع المرأة وضمان المساواة في الحصول على الموارد وفي الوصول إلى مواقع القرار.

١٩-٣٢ وعلى المستوى الثاني، تلتزم الإسكوا في تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات برنامج عملها. وتواصل القيام بدورها الريادي بين هيئات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ خطة العمل على

نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١٩-٣٣ وتواصل الإسكوا عملها التحليلي والمعياري، وكذلك تقديم خدمات التعاون الفني وفقاً لما تعرب عنه الدول الأعضاء من احتياجات. وتعمل على تسهيل تبادل المعارف والمعلومات، باعتبارها ملتقى لبناء الشبكات ورعاية الحوار المتعدد الأطراف حول القضايا الإنمائية العالمية والإقليمية. وستأخذ الإسكوا بالدروس المكتسبة من عمليات التقييم للاستفادة منها في تحسين تصميم البرامج وأدائها، عملاً بالتزام الأمم المتحدة بعمليات التقييم لاستقاء الدروس منها والمساءلة.

١٩-٣٤ ومن المتوقع أن تساهم المشاورات التي أجريت فيما بين المجموعات المواضيعية التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز التنسيق والتعاون في المجالات الرئيسية المشتركة لعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٩-٣٥ وتهدف مؤشرات الإنجاز الواردة في الأطر إلى قياس التأثير المباشر لعمل الإسكوا.

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

الهدف: دعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من خلال تحقيق الأمن في الغذاء والمياه والطاقة، وتعزيز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، وتعميم أهداف التنمية المستدامة في عمليات وضع السياسات الإقليمية والوطنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تمكن الدول الأعضاء من تعميم أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات وخطط العمل المتعددة القطاعات المعنية بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، بما في ذلك أدوات القياس، والرصد، والتبليغ **الهدف الاستراتيجي: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: الموارد الطبيعية المستدامة**	(أ) (١) عدد الآليات المتعددة القطاعات المعنية بمتابعة أهداف التنمية المستدامة (٢) عدد المنهجيات المنسقة بهدف قياس غايات مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة على مستوى القطاعات في الدول الأعضاء (٣) عدد الاستراتيجيات والخطط والسياسات التي تعتمدها الوزارات لدعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية
(ب) تمكن الدول الأعضاء من اعتماد مناهج وقرارات مشتركة بشأن التعاون الإقليمي حول الموارد المائية المشتركة وشبكات الطاقة وأنشطة الاستدامة البيئية بهدف تحسين الأمن على صعيد الغذاء والمياه والطاقة **الهدف الاستراتيجي: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: الاتفاقات والاستراتيجيات**	(ب)(١) عدد المناهج الإقليمية والقطاعية المعتمدة لتحسين التعاون في مجال الغذاء والمياه والطاقة (٢) عدد القرارات والتوصيات الحكومية الدولية المعتمدة بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والاستدامة البيئية (٣) عدد الأدوات والتقنيات والمبادئ التوجيهية المنسقة المنفذة بين الدول الأعضاء في مجال أمن الغذاء والمياه والطاقة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تمكن الدول الأعضاء من اعتماد سياسات واستراتيجيات وأطر منسقة للتخفيف من أثر تغيّر المناخ والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة على التعافي منها، والتصدّي لآثار الكوارث التي يسببها البشر والكوارث الطبيعية	(ج) (١) عدد التوصيات والقرارات والمراسيم التي تعتمدها الدول الأعضاء بهدف تنسيق عمليات التصدي لآثار تغيّر المناخ والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث
الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود **مجال الأولوية: القدرة على التعافي من الأزمات والاحتلال**	

الاستراتيجية

١٩-٣٦ تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. تترتب آثار واسعة النطاق على التحديات المترابطة والمعقدة التي تواجهها المنطقة والتوترات الاجتماعية والسياسية الحالية، الأمر الذي يتيح فرصة مناسبة لتضافر الجهود بهدف تعزيز الترابط بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتحفيز العمل على المستويين الوطني والإقليمي. فالتحديات التي تواجهها المنطقة تشمل ضغوط النمو السكاني، وما ينجم عنها من ارتفاع في الطلب على المواد الغذائية، وعلى إمدادات المياه، وخدمات الطاقة؛ وانتشار الأنماط غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك؛ وضرورة ضمان الأمن في الغذاء والمياه والطاقة؛ واتساع الفوارق بين المدن والأرياف؛ وتدني الإنتاجية الزراعية؛ وعدم الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاعات إنتاجية رئيسية بسبب عدم فعالية آليات الدعم والضريبة؛ وكذلك تغيّر المناخ وأثره على الموارد المائية والتصحر وإدارة الأراضي.

١٩-٣٧ ولتحقيق الأثر المرجو من عمل الإسكوا، وتحسين فعالية الخدمات التي تقدّمها للبلدان، سيساهم هذا البرنامج في تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية هي التنمية الشاملة، والحكم الصالح، والقدرة على الصمود. وستقدم الإسكوا الدعم لبلدان المنطقة في معالجة التحديات المشار إليها والتوجه نحو مسار أكثر استدامة للتنمية، من خلال العمل في المجالات التالية: تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ومنها نتائج مؤتمر ريو +٢٠ الذي أطلق في عام ٢٠١٢ عملية حكومية دوليّة تهدف إلى وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، ونتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي كلّف بموجبها الأمين العام الإعداد لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وبناء قدرات الدول الأعضاء على صياغة ووضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل لتحقيق التنمية المستدامة في إدارة المياه والطاقة والأراضي؛ والدعوة للتكامل في سياسات المياه والطاقة والغذاء لتحقيق المزيد من التآزر والكفاءة؛ وتسهيل التعاون الإقليمي بشأن المياه والطاقة والأراضي لتحقيق المزيد من الأمن في المياه والطاقة والغذاء؛ ووضع آليات لتنسيق إجراءات التصدي لتغيّر المناخ والأزمات الطبيعية.

١٩-٣٨ ولدعم جهود بلدان المنطقة في مواجهة التحديات المذكورة، ستركز الإسكوا على ما يلي:

(أ) الدعوة إلى التوعية في البلدان بالالتزامات الإقليمية والدولية، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة الأمين العام بشأن "الطاقة المستدامة للجميع"، والإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة للمنطقة العربية، الذي هو صيغة محدثة لمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والاستراتيجيات وخطط العمل العربية

بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية وموارد الطاقة، والإجراءات المتعلقة بالحد من آثار تغيّر المناخ ومخاطر الكوارث وغيرها من الالتزامات؛

(ب) إفساح المجال للحوار بشأن السياسات القطاعية المعنية بقضايا وأولويات التنمية المستدامة، كإدارة الموارد المائية المشتركة، وإدارة إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتطوير سلاسل الإنتاج الأخضر، وتأمين سبل العيش في الريف، والطاقة المستدامة، والإنتاج والاستهلاك الزراعي، ومزيج مصادر الطاقة، وذلك توصلاً إلى موقف ومنظور إقليمي على أساس تبادل المعلومات، والدروس المستقاة، وأفضل الممارسات؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين كفاءة استخدام موارد المياه والطاقة والأراضي، وذلك بتحليل أداء هذه القطاعات، وتقديم توصيات بشأن السياسات، والدعوة لتطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة، وتشجيع الإدارة المتكاملة للمياه والطاقة والأراضي لتحقيق التنمية المستدامة؛

(د) تفعيل التعاون والتنسيق الإقليمي بشأن موارد المياه والطاقة والأراضي، باعتبارها وسيلة لتحقيق أمن الغذاء والمياه والطاقة، والحد من الفقر في الأرياف، وبناء القدرات الوطنية والإقليمية على هذا الصعيد؛

(هـ) دعم وضع آليات وطنية وإقليمية وإنشاء شبكات ومكاتب مساندة لدمج مختلف ركائز التنمية المستدامة، بما في ذلك موارد المياه المشتركة، والنفط والغاز وغيرها؛

(و) الدعوة لاعتماد النهج الإقليمية المناسبة للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، وذلك بدعم الدول الأعضاء في وضع آليات وطنية وإقليمية لمعالجة آثار تغيّر المناخ، وتقييمها وقابلية التعرّض لها، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتصلة بقطاع المياه وتأمين المعلومات اللازمة لإرشاد عملية صنع السياسات على أساس الأبحاث العلمية حول التخفيف من آثار تغيّر المناخ، بما في ذلك كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، ودعم الدول الأعضاء في المفاوضات التي تجرى بهذا الشأن؛

١٩-٣٩ ويكون تحقيق ذلك عن طريق تنظيم الاجتماعات للهيئات الحكومية الدولية، كاللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية، ولجنة الموارد المائية ولجنة الطاقة التابعتين للإسكوا؛ وإجراء الأبحاث والدراسات التحليلية حول إدارة الموارد الطبيعية بهدف المساعدة على وضع السياسات الناجعة؛ وتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات على مستوى الخبراء؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وتنفيذ المشاريع الميدانية، منها مشاريع مموّلة من خارج الميزانية ومن حساب الأمم المتحدة للتنمية؛ وبناء القدرات من خلال تنظيم ورشات عمل وغيرها من أنشطة المساعدة الفنية؛ ودعم الهيئات التي تضمّ اختصاصيين في الطاقة والمياه، كالشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية ، وذلك بإصدار المواد الفنية للتوعية وبناء القدرات للقيام بأعمال إقليمية أو دولية لمعالجة قضايا وتحدّيات التنمية المستدامة.

١٩-٤٠ وستسعى الإسكوا في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز التآزر والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية والمنظمات المتخصصة، ومنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. كما ستسعى إلى المزيد من المشاركة في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات حول المياه والطاقة، وفي منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وآلية التنسيق الإقليمي. وستواصل الإسكوا التعاون مع جامعة الدول العربية والهيئات المرتبطة

بها، ولا سيما مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والمجلس الوزاري العربي للمياه، والمجلس الوزاري العربي للكهرباء، وغيرها من الآليات الفنية والاستشارية الإقليمية المعنيّة بالتنسيق في مجال التنمية المستدامة. وستسعى الإسكوا أيضاً إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، ومع جهات مانحة أخرى وشركاء آخرين، لدعم التعاون والتكامل الإقليمي، ولدفع مسيرة التنمية المستدامة في المنطقة.

البرنامج الفرعي ٢

التنمية الاجتماعية

الهدف: بناء قدرات الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات اجتماعية ترتكز على نهج الحقوق لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمنصفة في إطار من المشاركة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تمكن الدول الأعضاء من وضع سياسات وبرامج اجتماعية ترتكز على نهج الحقوق بهدف تحقيق التماسك الاجتماعي، والاحتواء الشامل، والحماية الاجتماعية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الكافية للجميع	(أ) (١) عدد السياسات والبرامج والتدابير المتخذة أو المعززة لتحسين الحماية الاجتماعية أو توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية (٢) عدد السياسات والبرامج والتدابير المتخذة أو المعززة لضمان دمج الفئات الضعيفة في المجتمع
الهدف الاستراتيجي: التنمية الشاملة **مجال الأولوية: العدالة الاجتماعية**	
(ب) التزام الدول الأعضاء بعملية بناء توافق إقليمي حول الهجرة الدولية بهدف وضع وتنفيذ سياسات لتعزيز أثر الهجرة الدولية على التنمية ودعم التنسيق والتعاون بين بلدان المنطقة على هذا الصعيد	(ب)(١) عدد الحالات التي ساهمت فيها الإسكوا في تسهيل الحوار حول السياسة العامة بشأن الهجرة الدولية بين حكومات الدول الأعضاء (٢) عدد السياسات التي تنمّ عن الوعي بالفرص التي تتيحها الهجرة الدولية والتحديات التي تطرحها على صعيد التنمية في المنطقة
الهدف الاستراتيجي: التكامل الإقليمي **مجال الأولوية: تماسك السياسات**	
(ج) تمكن الدول الأعضاء من اعتماد نهج المشاركة في صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها من خلال بناء التوافق، وتمكين المجتمع المدني، والتزام الجمعيات الأهلية وأصحاب االمصلحة بمناصرة القيم والأدوات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية	(ج) (١) عدد الحالات التي شارك فيها ممثلون عن الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى، في حوار موضوعي حول السياسة الاجتماعية، بدعم من الإسكوا (٢) عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي استعانت بالمعارف والأدوات التي أصدرتها الإسكوا حول التنمية بالمشاركة ومشاركة المواطنين في المبادرات الإنمائية
الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود **مجال الأولوية: المشاركة والمواطنة**	

الاستراتيجية

١٩-٤١ تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة التنمية الاجتماعية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيجري تنفيذ هذا البرنامج بالاستناد إلى المكاسب المحققة من البرامج التي سبقته، مع الاستمرار في الدعوة إلى الانطلاق من مبادئ العدالة الاجتماعية، باعتبارها الأساس التوجيهي في عملية صنع السياسات العامة . وسيتركز الاهتمام على اعتماد وتنفيذ سياسات للاحتواء الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، ومعالجة البعد الاجتماعي للفقر؛ ودمج المواضيع الرئيسية المتعلقة بالسكان والتنمية في عمليات صنع السياسات العامة، بما في ذلك تنمية الشباب، والهجرة الدولية؛ ودعم التنمية بالمشاركة ومشاركة المواطنين؛ وتناول البعد الاجتماعي في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩-٤٢ ومن الضروري أن تكون السياسة المعتمدة للتنمية الشاملة والمنصفة نتيجة لتوافق في الآراء حتى تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي المنطقة العربية، أدى نهج التنمية والعدالة الاجتماعية، الذي اعتُمد في ظل العقد الاجتماعي القائم، إلى ترجيح النمو الاقتصادي على حساب الإنصاف والاحتواء الاجتماعي، وحقوق المواطن، بذريعة أن التنمية الاجتماعية تأتي لاحقاً. ومع الوقت، تحوّلت السياسة الاجتماعية إلى أداة لتخفيف آثار برامج التكييف الهيكلي على الفئات الضعيفة، التي تركز على المساعدة بدلاً من التنمية. وما يهمّ في هذا السياق هو أن بعض الفئات الاجتماعية، كالأشخاص المعوّقين، والعاملين في القطاع غير النظامي، والفقراء، يفتقرون في الكثير من الحالات إلى الحماية الكافية، ويتعرّضون للمرض والعوز. وفي الوقت نفسه، لا تحظى ثنائية السكان والتنمية البشرية بما تستحقه من اهتمام، وضمنها الفرص التي تتيحها التغيّرات في التركيبة العمرية للسكان والهجرة الدولية. وفي العديد من الدول الأعضاء في الإسكوا، لم تدمج قضايا الشباب والمسنين بعد في الخطط والعمليات الإنمائية. وكذلك لم يبلغ التعاون بين البلدان والتوافق حول ما تتيحه الهجرة الدولية من إمكانات وما تطرحه من تحديات، بعد المستوى المطلوب ولا بدّ من تعزيزه.

١٩-٤٣ وتتفاقم هذه النواقص في غياب أطر المشاركة أو بضعف المتوفر منها لإشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وهذا يحول بالحكومات ومجموعات المواطنين معاً، دون اتخاذ قرارات على أسس صلبة. وعلى الرغم من التقدّم الذي أحرزته المنطقة في التنمية البشرية على مدى العقود الماضية، بقيت حالات عدم المساواة، والتعرض للمخاطر، والإقصاء الاجتماعي، تنتشر بكثرة، وبقيت الصلة واهنة بين النمو الاقتصادي وبناء مجتمع تسوده العدالة. والحركات الشعبية غير المسبوقة في عدد من البلدان العربية، التي بدأت منذ أواخر عام ٢٠١٠، هي شاهد على أن نموذج النمو أولاً على حساب الإصلاحات الاجتماعية وإصلاحات الحكم لم يكن بالضرورة مصدر مكاسب للتنمية الاجتماعية تتوزّع بالإنصاف على جميع فئات المجتمع، ولا أداة فاعلة لمكافحة الفقر.

١٩-٤٤ ولمعالجة هذه النواقص، لا بدّ من تصميم سياسات وبرامج تؤدي إلى الاحتواء الاجتماعي، والإنصاف، والمساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية، والتكافؤ في الفرص والحقوق، بما في ذلك حق الحماية الاجتماعية، وحق المواطنة، ولا سيما للفئات السكانية والاجتماعية الضعيفة. ويتطلب اعتماد هذه السياسات من هذا القبيل التزاماً سياسياً، وحواراً إقليمياً، وتبادلاً للتجارب وكذلك عملاً على بناء المؤسسات والقدرات البشرية اللازمة. كما يتطلب اعتماد هذه السياسات إطاراً للتنمية بالمشاركة، يرتكز على توافق الآراء وعلى بناء شراكات بين الدولة والأطراف الأخرى، لضمان المساواة بين المواطنين في المساهمة في التنمية وفي الاستفادة منها، ولتحقيق مطلب المواطنين بالتغيير والعدالة الاجتماعية.

١٩-٤٥ ولتحقيق الإنجازات المتوقعة، يشمل عمل الإسكوا في إطار هذا البرنامج إجراء التحليل المعياري، وتقديم التوصيات بشأن السياسة العامة، وعقد الاجتماعات، وتنفيذ أنشطة التعاون الفني. وتتضمن هذه الأنشطة تقديم الخدمات الاستشارية وتنظيم ورشات العمل لبناء القدرات، وتنفيذ المشاريع الميدانية في مواضيع مختلفة تتصل بالتنمية الاجتماعية، منها الاحتواء الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والسكان والتنمية البشرية، وتنمية الشباب، والهجرة الدولية، والتنمية بالمشاركة، وكذلك مشاركة المواطنين، باعتبار هذه العوامل جميعاً جزءاً لا يتجزأ من قضية العدالة الاجتماعية. وتتضمن أنشطة البرنامج كذلك الاستمرار في رصد تنفيذ الأهداف والخطط المتفق عليها دولياً، والمساهمة في تحليل ورصد بُعد التنمية الاجتماعية الشاملة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون البرنامج بمثابة وسيلة لتبادل التجارب، والممارسات الفضلى، والدروس المكتسبة في المجالات المشار إليها على مستوى المنطقة، ولزيادة التفاعل بين المنطقة العربية وسائر مناطق العالم. وسيجري العمل على تعزيز الشراكات مع اللجان الإقليمية الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية ، ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٣

التنمية والتكامل الاقتصادي

الهدف: تحقيق مستوى معيشي لائق للجميع في المنطقة العربية، عن طريق النمو المطرد والأمن البشري في منطقة أكثر تكاملاً

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) مباشرة الدول الأعضاء بإصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ السياسات بالاستناد إلى مبادئ الحكم الصالح، بهدف وضع السياسات والخطط الاقتصادية دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة **الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود** **مجال الأولوية: تطوير المؤسسات**	(أ) (١) عدد الدول الأعضاء التي تلتزم بإجراء إصلاحات تنظيمية أو باعتماد تشريعات تنظيمية لتحسين الإدارة في المؤسسات الاقتصادية (٢) عدد السياسات المتعلقة بالإدارة الاقتصادية الصالحة التي تعتمدها الدول الأعضاء مستفيدة من الخدمات التي تقدمها الإسكوا (٣) عدد الدول الأعضاء التي تحسن موقعها حسب المؤشرات الوطنية أو الدولية المعتمدة لقياس الإدارة الاقتصادية الصالحة، كمؤشر بيئة ممارسة الأعمال، ومؤشر مسح الميزانية، ودليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي وغيرها (٤) عدد الدول الأعضاء التي تستخدم النماذج التي تدعو لها الإسكوا في إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للحوار حول السياسات المرتكزة على الأدلة
(ب) تمكن الدول الأعضاء من تصميم وتنفيذ خطط وسياسات اقتصادية لصالح الفقراء تستند إلى الأدلة وترتكز على الحقوق للقضاء على الفقر **الهدف الاستراتيجي: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: العدالة الاجتماعية**	(ب)(١) عدد الدول الأعضاء التي تعتمد خططاً وسياسات تنصّ على طرق جديدة لرصد الفقر (٢) عدد الخطط المعدّة والمنفذة لصالح الفقراء على أساس الحقوق والمرتكزة على الأدلة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تمكن مؤسسات صنع القرار الوطنية من تطوير أدوات على أساس الأدلة لخلق فرص عمل للرجال والنساء لائقة وذات قيمة مضافة وتعطى على أساس القدرة التنافسية **الهدف الاستراتيجي: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: التشغيل واقتصاد المعرفة**	(ج) (١) عدد الدول الأعضاء التي تصمّم وتنفذ خطة للتشغيل ضمن الآليات الوطنية المعتمدة للتخطيط الإنمائي (٢) عدد الدول الأعضاء التي تطلب دعم الإسكوا وتتلقاه في وضع استراتيجيات وسياسات للحد من البطالة ترتكز على اقتصاد المعرفة
(د) تمكن الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية من وضع سياسات وآليات للتنفيذ تهدف إلى تحقيق التقارب في السياسات الاقتصادية **الهدف الاستراتيجي: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: تماسك السياسات**	(د) (١) عدد الدول الأعضاء التي تنشئ آليات لتنسيق السياسات النقدية فيما بينها (٢) عدد الدول الأعضاء التي تنشئ آليات لتنسيق السياسات المالية فيما بينها
(هـ) تمكن الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية من إنشاء بنية أساسية عابرة للحدود لتسهيل النقل والتجارة **الهدف الاستراتيجي: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: الاتفاقات والاستراتيجيات**	(هـ) (١) عدد الدول الأعضاء التي تحقق تحسّناً في المؤشرات الرئيسية للأداء اللوجستي (٢) عدد الدول الأعضاء التي تعتمد خططاً تتضمن تدابير جديدة ينص عليها اتفاق تسهيل التجارة المعتمد في إطار منظمة التجارة العالمية (٣) عدد الدول الأعضاء التي تعتمد مكوّنات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وتنشئ لجاناً وطنية لتسهيل النقل والتجارة

الاستراتيجية

١٩-٤٦ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة. ويستمدّ هذا البرنامج سنده التشريعي من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية، ٢٠١٣، وعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، ومتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وخطة الدوحة للتنمية، ونظام النقل المتكامل في المشرق العربي، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والإسكوا.

١٩-٤٧ وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيتركز الاهتمام على النمو المنصف والاستدامة، والتكامل الإقليمي، والإدارة الاقتصادية من خلال دعم الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ السياسات المرتكزة على مبادئ الحكم الصالح؛ وتصميم وتنفيذ سياسات وخطط اقتصادية للحد من الفقر تكون لصالح الفقراء وتتركز على الحقوق وتوضع على أساس الأدلة؛ والعمل على خلق فرص عمل للرجال والنساء، تكون لائقة وذات قيمة مضافة وتعطى على أساس القدرة التنافسية؛ وتصميم سياسات ووضع آليات للتنفيذ بهدف تحقيق التقارب في السياسات الاقتصادية؛ ودعم التكامل الإقليمي من خلال آليات مختلفة في مجالات النقل والتجارة والمال.

١٩-٤٨ ويسترشد هذا البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمطالب سكان المنطقة واحتياجاتهم وكذلك بالتحوّلات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها بعض الدول الأعضاء. ومن القضايا الهامة التي تشغل المنطقة تأمين فرص العمل اللائق بالتساوي والإنصاف للجميع في كنف اقتصاد المعرفة الذي سيستند إلى مبادئ الحكم الصالح والقضاء على الفقر.

١٩-٤٩ غير أن التخطيط على أساس الأدلة في جو من التكامل الإقليمي بات ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي هذا السياق تندرج الجهود التي ستبذلها الإسكوا في هذا البرنامج لمتابعة تنفيذ الاتفاقات البينية والدولية بشأن النقل والتجارة؛ ووضع سياسات محكمة للتنسيق في مجالات النقد والاستثمار والمال، على أن تؤخذ في الحسبان تداعيات التحوّلات السياسية التي تشهدها المنطقة والأزمات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم.

١٩-٥٠ ولتحقيق الإنجازات المتوقعة، يُلحظ في إطار هذا البرنامج تنفيذ مجموعة متنوّعة من الأنشطة، تشمل تطوير واستخدام أدوات التحليل والتوقع الاقتصادي، كنماذج الاقتصاد الكلي التي تسمح بالتوصل إلى توصيات ناجحة على مستوى السياسة العامة؛ وإجراء بحوث لإعداد مطبوعات الإسكوا الرئيسية حول موضوع البرنامج؛ وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء وتنفيذ أنشطة بناء القدرات حسب حاجات كل منها.

١٩-٥١ وسيجري تنفيذ البرنامج في إطار من التعاون الوثيق مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء، ومنها الحكومات، وشركاء التنمية بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص. وستعمل الإسكوا على تعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة مع اللجان الإقليمية الأخرى، وهيئات الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٤

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

الهدف: تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في بناء مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة من خلال التكنولوجيا والابتكار، وذلك وفقاً لمتطلبات التنمية في المنطقة وللأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تمكّن الدول الأعضاء من وضع وتحديث الاستراتيجيات والسياسات بهدف توظيف الموارد البشرية، والابتكار، والتكنولوجيا الحديثة، لبناء اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، ليكون نموذجاً جديداً للتشغيل والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة **الهدف الاستراتيجي: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: التشغيل واقتصاد المعرفة**	(أ) (١) عدد المؤسسات العامة التي تعتمد استراتيجيات وخططاً أو حلولاً تهدف إلى النهوض بالابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي (٢) عدد الدول الأعضاء التي تعمل على وضع وتحديث استراتيجيات وسياسات تهدف إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار في مجالات تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تمكّن الدول الأعضاء من تنسيق تنفيذ الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية الموحدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عموماً، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصاً، من أجل تطوير المنصات والخدمات على مستوى المنطقة **الهدف الاستراتيجي: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: تماسك السياسات**	(ب)(١) عدد الدول الأعضاء التي تنفذ سياسات وأطراً قانونية وتنظيمية منسقة في مجال العمل والتكنولوجيا والابتكار، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢) عدد المبادرات الإقليمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهادفة إلى بناء مجتمع المعلومات وتشجيع بناء الشراكات من أجل التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية
(ج) تمكن المؤسسات العامة من تعميم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاستناد إلى مبادئ الحكم الصالح والتركيز على الحكومة المفتوحة عامة والمشاركة الإلكترونية خاصة **الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود** **مجال الأولوية: تطوير المؤسسات**	(ج) (١) عدد المبادرات التي تركز على الاتجاهات الجديدة في الحكومة الإلكترونية، كالحكومة المفتوحة والمشاركة الإلكترونية (٢) عدد المؤسسات العامة التي تعمّم خدمات الحكومة المفتوحة والحكومة الإلكترونية

الاستراتيجية

١٩-٥٢ تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وللتكنولوجيا والمعرفة تأثير بالغ على مسيرة الانتقال إلى مجتمع منتج للمعرفة. وقد أدّت التطوّرات التكنولوجية، التي طالت مؤخراً جميع القطاعات الاقتصادية، إلى تغيير في طبيعة مبادئ النمو الاقتصادي. وتختلف قدرة الدول الأعضاء على التكيّف مع هذا التغيّر المتسارع والمساهمة فيه. وسيساهم هذا البرنامج في توجيه مسيرة الدول الأعضاء في التحوّل إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة من خلال استمرار العمل على تنفيذ ورصد مختلف الأنشطة المنفذة في إطار مبادرات للتنمية المستدامة، كمؤتمر ريو+٢٠، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات+١٠، وخطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، واستراتيجية جامعة الدول العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩-٥٣ وبهدف تلبية الحاجات الإنمائية للدول الأعضاء، ستشمل الأنشطة التي ستنفذها الإسكوا في إطار هذا البرنامج إجراء الدراسات التحليلية وإعداد التوصيات على مستوى السياسة العامة، وعقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتنفيذ المشاريع الإنمائية الميدانية في إطار من الشراكة مع الجهات الوطنية والإقليمية المعنية. والأثر المتوخى لأنشطة هذا البرنامج تعزيز التعاون الإقليمي وبناء الشراكات للاستفادة من البحث والتطوير في التكنولوجيا، ولا سيما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي مختلف الأنشطة، سيكون هذا البرنامج بمثابة حافز للتغيير في عملية صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، وأداة لمساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات موجهة نحو تحقيق النتائج. ويعني ذلك الدعوة إلى اعتماد مجموعات متكاملة من المقاييس والمؤشرات لتوجيه عملية صنع القرار وتحديد أولويات العمل على صعيد السياسة العامة. وستعتمد الإسكوا على التعليقات الواردة من الدول الأعضاء ونماذج القياس المطبقة على الصعيدين العالمي والإقليمي في تقييم خطط العمل ومراجعتها، ورصد التقدّم في

تنفيذها، وتقييم أثر استخدام التكنولوجيا على اقتصادات المنطقة. ولوضع الفرص التي تتيحها التطوّرات في التكنولوجيا والمعرفة في متناول المواطنين في المنطقة، ستركز المشاريع التي ستُنفذ في إطار هذا البرنامج على البعد الاجتماعي والمشاركة الفاعلة من المجتمعات المحلية، كما ستركز على قضية تشغيل الشباب وعلى تمكين المرأة.

١٩-٥٤ ولهذه الغاية، سيركز البرنامج على استغلال التكنولوجيا في تيسير تحوّل بلدان المنطقة إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة، وعلى تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات التكنولوجيا، وتهيئة البيئة الصالحة لتطوير الخدمات الإلكترونية، والدعوة لاعتماد وتنفيذ الاتجاهات الجديدة في مجال الحكومة الإلكترونية، ولا سيما مبادرات الحكومة المفتوحة. وسيساعد مركز الإسكوا للتكنولوجيا قطاعات الإنتاج، والجامعات، ومراكز البحث في الدول الأعضاء على حيازة الأدوات والقدرات اللازمة لاقتناء وتشغيل التكنولوجيات الهامة لمواجهة تحديات الاستدامة. ولوضع مزايا التكنولوجيا في متناول جميع شرائح السكان، وستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على إيجاد السبل الآيلة إلى تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، وتسهيل الحصول على خدمات الحزمة العريضة والاتصالات النقالة بأسعار في متناول الجميع.

البرنامج الفرعي ٥

الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة

الهدف: تفعيل الأجهزة الإحصائية الوطنية والإقليمية بهدف إنتاج ونشر الإحصاءات ذات النوعية الجدية لاستخدامها في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والتكامل الإقليمي، والحكم الصالح

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تمكّن الأجهزة الإحصائية الوطنية من تنفيذ منهجيات تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير والتوصيات الدولية	(أ) (١) عدد الدول الأعضاء التي تعتمد، بمساعدة الإسكوا، معايير إحصائية دولية جديدة أو منقحة، مثل نظام الحسابات القومية، والتصنيفات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية
الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود	(٢) عدد الطلبات التي تتلقاها الإسكوا من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ المعايير والتوصيات الدولية، وتلبيتها عن طريق أنشطة المساعدة وبناء القدرات
(ب) تمكن الجهات المعنية من استخدام للإحصاءات العالية الجودة والدراسات المنهجية التي تصدرها وتنشرها الإسكوا	(ب)(١) عدد جولات البحث عن معلومات في قواعد البيانات الإحصائية الإلكترونية التابعة للإسكوا
الهدف الاستراتيجي: التنمية الشاملة	(٢) عدد مرات التي يتم الإشارة فيها إلى المطبوعات وقواعد البيانات الإحصائية التابعة للإسكوا كمراجع أو مصادر في الدراسات
(ج) تمكن المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية من اعتماد اتفاقات ومبادئ توجيهية لتنسيق الإحصاءات الرسمية وتحسين قابليتها للمقارنة	(ج) (١) عدد الاستراتيجيات التي تعتمد لتنسيق الإحصاءات في المنطقة، عن طريق العمل المشترك بين الإسكوا والأجهزة الإحصائية الوطنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
الهدف الاستراتيجي: التكامل الإقليمي	(٢) عدد الأنشطة الإحصائية التي تنظمها الإسكوا وتشارك فيها وتساهم في تمويلها جهات إقليمية ودولية (بنسبة تفوق ٣٠ في المائة)
	(٣) عدد الاتفاقات والمبادئ التوجيهية التي توضع برعاية الإسكوا وتعتمدها اللجنة الإحصائية أو أيّ سلطة إحصائية في المنطقة

الاستراتيجية

١٩-٥٥ تتولّى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة الإحصاء. وتركز على تحسين نوعية الإحصاءات، ودقتها، وتوفرها، وقابليتها للمقارنة في المنطقة. ويبدأ ذلك من مصدر الإحصاءات، أي من الجهاز الإحصائي الوطني في كل بلد. وستعمل الإسكوا أيضاً على تحسين نوعية البيانات الصادرة في دراساتها التحليلية والمنهجية وتجنب الفوارق في البيانات التي تصدر عنها في مختلف المطبوعات والدراسات.

١٩-٥٦ وفي هذا الإطار، سيبقى العمل على تطوير المؤسسات الإحصائية الرسمية من أولويات الإسكوا. والهدف هو تمكين الدول الأعضاء من إنتاج إحصاءات عالية الجودة تستوفي مواصفات المعايير والتوصيات الدولية. ولهذه الغاية، سيركز العمل في إطار هذا البرنامج على بناء القدرات، وتطوير المهارات اللازمة لإجراء المسوح والتعدادات الإحصائية وكذلك تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء. وتتمحور هذه الجهود على متابعة المواضيع الهامة في مجال الإحصاء، وهي الحسابات القومية؛ والإحصاءات الاقتصادية في الأجل القصير، والجولة ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن؛ والظروف المعيشية والدخل والفقر؛ والسجلات المدنية والإحصاءات الحيوية؛ وإحصاءات الطاقة والبيئة؛ وإحصاءات العلم والتكنولوجيا؛ وإحصاءات الجنسين، ودمج منظور الجنسين في جميع مجالات العمل الإحصائي. وستعمل الإسكوا على تناول القضايا الناشئة في الإحصاءات الرسمية وتعدّل أولوياتها حسب تحليل النواقص والفوارق في البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء. وستعمل الإسكوا مع شركاء في المنطقة والعالم، كجامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وشركاء آخرين، من أجل تلبية متطلبات المنطقة التي تفوق بطبيعتها قدرة الإسكوا الذاتية.

١٩-٥٧ وستقدّم الإسكوا إلى الدول الأعضاء الدعم لتحسين الجهاز المؤسسي والإطار القانوني للإحصاءات الرسمية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ولهذه الغاية، ستعمل الإسكوا بالتعاون مع خبراء من منظمات دولية أخرى، وتقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تقييم الأنظمة الإحصائية الوطنية بهدف تحديد استراتيجيات لتطوير الإحصاءات.

١٩-٥٨ وسيكون من أولويات هذا البرنامج تزويد الجهات المعنية في الدول الأعضاء وضمن الإسكوا وفي المنظمات الشريكة، بما تحتاج إليه من بيانات وخدمات ونواتج تحليلية، لإنتاج إحصاءات عالية الجودة وإصدار دراسات بصيغ يسهل على الجميع تصفحها واستخدام محتوياتها الإحصائية. وستعمل الإسكوا على إجراء تقييم دوري لأثر البيانات التي تنشرها، وتعديلها وتعديل برامج النشر على أساس نتائج التقييم. وسيركز هذا البرنامج على جمع البيانات الإحصائية الوطنية التي تصدرها الدول الأعضاء واستكمالها بتقديرات تجريها

الإسكوا أو ببيانات تستمدّ من مصادر دولية أخرى. وستستخدم البيانات المستمدّة من قواعد البيانات التابعة للمنظمات الأخرى إذا كانت تستوفي مستوى من الجودة يرضي الدول الأعضاء، وحيث جمع البيانات مباشرة عن طريق الإسكوا سيلقي على الأجهزة الإحصائية الوطنية أعباء يمكن تجنّبها.

١٩-٥٩ وشعبة الإحصاءات هي الشعبة المسؤولة عن نوعية البيانات التي تجمعها وتصدرها الإسكوا، بينما تواصل الشعب الأخرى جمع البيانات الإحصائية لأغراض إجراء الدراسات أو التحليلات المحدّدة. ولضمان التناسق في البيانات، تعمل شعبة الإحصاء بالتعاون الوثيق مع الشعب الأخرى في تحديد المصادر الصحيحة وطرق جمع البيانات وأساليب عرضها، وسبل تفسيرها. وستستخدم الشعبة خططاً سنوية لجمع البيانات بهدف تنسيق تلبية طلبات الشعب الأخرى على البيانات.

١٩-٦٠ أما الأولوية الثالثة فهي في تنسيق وتوحيد المؤشرات المواضيعية. وفي هذا الإطار ستعمل الإسكوا والمؤسسات الإحصائية الوطنية نحو اعتماد اتفاقات ومبادئ توجيهية تتوافق عليها الآراء لتنسيق الإحصاءات الرسمية وتحسين قابليتها للمقارنة. وسيعهد بهذا العمل، تحت رعاية اللجنة الإحصائية، لمجموعات استشارية تنشأ خصيصاً للمجالات ذات الأولوية، ويكون الهدف منها تقديم نواتج موضوعية مثل المبادئ التوجيهية المنهجية والتقنية. ولتحقيق الأثر المنشود من هذا العمل المنهجي، ستعمل الإسكوا مع الأنظمة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، على تنفيذ منهجيات ومبادئ توجيهية جديدة، حالما تتوصل المجموعات الاستشارية إلى توافق في الآراء حول هذا الموضوع.

١٩-٦١ وستساهم الإسكوا في إطار هذا البرنامج في مبادرات التنسيق والتعاون بين الأنظمة الإحصائية الإقليمية والعالمية، وذلك لتحسين آليات العمل الإحصائي ونتائجه. وسيكون الهدف من هذا البرنامج تخفيف الأعباء التي تلقيها مهمة تقديم التقارير على الدول الأعضاء والتشارك في البيانات بين المنظمات الدولية حيثما أمكن، مع التقيّد بالاحترام اللازم للبيانات الصادرة عن الدول الأعضاء.

١٩-٦٢ وستواصل الإسكوا ضمن هذا البرنامج عملها كمركز امتياز ومنتدى لتبادل وجهات النظر حول القضايا الإحصائية بين الدول الأعضاء. ومن هذا الموقع، ستركز الإسكوا على تقديم التدريب على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛ والعمل بالتعاون المباشر والوثيق مع موظفي الأجهزة الإحصائية الوطنية لضمان نوعية البيانات، واعتماد تقنيات التقدير، وتنفيذ المعايير والتوصيات والتصنيفات الدولية؛ والرد على طلبات المساعدة الفنية الواردة من الدول الأعضاء؛ وتسهيل تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء؛ وبناء الثقة مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

الهدف: الحد من التفاوت بين الجنسين، وتشجيع تبادل الدروس المكتسبة فيما بين الدول الأعضاء، والمساهمة في ترسيخ احترام حقوق المرأة بما يتماشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تمكن الدول الأعضاء من تصميم وتنفيذ سياسات وخطط شاملة من منظور الجنسين للقضاء على التمييز ضد المرأة ووضع حد لانتهاك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية **الهدف الاستراتيجي: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: العدالة الاجتماعية**	(أ) (١) عدد الاستراتيجيات الشاملة التي تضعها الدول الأعضاء من منظور الجنسين بمساعدة الإسكوا (٢) عدد خطط العمل الشاملة التي تضعها الدول الأعضاء من منظور الجنسين بمساعدة الإسكوا
(ب) تعاون الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ أطر عمل إقليمية تتوافق مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بحقوق المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين **الهدف الاستراتيجي: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: تماسك السياسات**	(ب)(١) عدد الأطر الإقليمية ودون الإقليمية التي تتوافق مع الاتفاقيات والاتفاقات والمؤتمرات الدولية (٢) عدد الشبكات الإقليمية التي تنشأ بمساعدة الإسكوا للتنسيق والتعاون بشأن قضايا المرأة
(ج) تمكن الدول الأعضاء من إنشاء آليات مؤسسية لضمان مشاركة المرأة الفعلية ودورها في عملية صنع القرار **الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود** **مجال الأولوية: المشاركة والمواطنة**	(ج) (١) عدد الآليات التي تنشأ، بما في ذلك الحملات التي تطلق سنوياً لزيادة وصول المرأة إلى مواقع المشاركة في صنع القرار (٢) عدد اللجان ومنظمات المجتمع المدني والآليات المعنية بالمرأة التي تنشأ بمساعدة الإسكوا لتنسيق إعداد التقارير بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الاستراتيجية

١٩-٦٣ يتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي مركز المرأة في الإسكوا. رغم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء نحو النهوض بالمرأة، تبقى مشاركتها في المجال الاقتصادي وفي صنع القرارات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية دون المستوى الذي بلغته مناطق أخرى. وتشكل التحركات الشعبية التي تشهدها المنطقة حالياً خطراً يهدد بخسارة المكاسب المحققة في حقوق المرأة. لذلك، من الضروري العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مواقع القرار، ولا سميا في المرحلة التي تلي النزاعات والمرحلة الانتقالية. ولا بدّ من زيادة التنسيق على المستوى الإقليمي في وضع أطر للعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٩-٦٤ وسيُستند في تنفيذ هذا البرنامج إلى التجربة المكتسبة من البرامج السابقة، للاستمرار في العمل على تعزيز التنسيق بين بلدان المنطقة، وتناول المجالات الحاسمة التي أكدت عليها المؤتمرات، ونصت عليها الاتفاقيات والقرارات الدولية، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك بوضع أطر إقليمية ودون إقليمية، واعتماد برامج واستراتيجيات، وإطلاق نداءات وخطط عمل، وإصدار إعلانات واتفاقات لتعزيز الالتزام بما تنصّ عليه المحافل الدولية والعمل على ترسيخه في الواقع. وتغطي الأطر الإقليمية مختلف القضايا التي تهمّ المرأة وتعني منظور الجنسين، كالاتجار بالنساء والفتيات، وهجرة المرأة العاملة، والأمن والسلام، وحقوق المرأة اللاجئة. وستكون هذه الأطر ثمرة البحث المرتكز على الأدلة، وتكوين المعارف والمعلومات وتبادلها، وبناء القدرات، والدعوة وبناء الشبكات، وتقييم التشريعات السارية والمقترحة، وتقييم الحاجات، ووضع أوراق موجزة حول

السياسة العامة، وتحليل الأوضاع الراهنة. وفي هذا السياق، ستكون الإسكوا بمثابة ملتقى لإدارة المناقشات الحكومية وغير الحكومية على صعيد المنطقة حول قضايا الجنسين وتوجيه عملية وضع الأطر الإقليمية.

١٩-٦٥ وسيركز العمل في إطار هذا البرنامج على دعم الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في ضمان حقوق المرأة، والقضاء على التمييز ضدها في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من تصميم ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل فاعلة على الصعيد الوطني. وسيوجه الاهتمام إلى بناء قدرات البلدان على مكافحة التمييز ضد المرأة في الحياة الخاصة، كقانون الأحوال الشخصية المعني بالحق في حضانة الأطفال والميراث وسن الزواج؛ وفي الحياة الاقتصادية كالحصول على الموارد المالية، والمساواة في فرص العمل ومكتسباته، وفي الحياة الاجتماعية، أي العنف ضد المرأة والفتاة، وزواج الأطفال، والصور النمطية التي تنشر عن المرأة ودورها في المجتمع عبر وسائل الإعلام والراسخة في الثقافة الشعبية. وستتناول الإسكوا هذه القضايا من خلال العمل المعياري والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية.

١٩-٦٦ وسيركز العمل على ضمان تمثيل المرأة في آليات الحكم وعمليات صنع القرار ولا سيما في ظروف النزاع والاحتلال. ويشمل ذلك ضمان مشاركة المرأة وتمثيلها في الهيئات التنفيذية والتشريعية، والأجهزة القضائية، وكذلك في البعثات الرسمية، ووفود المفاوضات، وغيرها من هيئات التمثيل في القطاعين العام والخاص. وستعنى الإسكوا بهذه القضايا في العمل المعياري والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية في مجالات هامة، مثل المرأة والانتخابات، ودور المرأة في الأحزاب السياسية والنقابات، ومشاركة المرأة في السياسة، ومشاركة المرأة في بناء السلام والمفاوضات في المراحل التي تلي النزاعات.

١٩-٦٧ وسيستمر العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي على تعزيز العلاقات بين الهيئات الحكومية المعنية بتمكين المرأة والنهوض بها ومنظمات المجتمع المدني، من خلال عقد اجتماعات على المستوى الإقليمي لتحليل ومناقشة أوضاع المرأة في المنطقة. وسيتم ذلك بالتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، ومنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمرفق دون الإقليمي للموارد للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، وذلك بهدف تعزيز أثر الدعم الإنمائي على النهوض بالمرأة في المنطقة.

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف آثار النزاعات والتنمية

الهدف: تخفيف أثر الأزمات، بما في ذلك تلك الناتجة من حالات النزاع ومن الاحتلال، على التنمية في المنطقة العربية، وذلك ببناء القدرة على الصمود، وإرساء مقوّمات الحكم الصالح

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تمكن المؤسسات العامة من وضع استراتيجيات وسياسات للحكم الصالح لأداء الوظائف الحكومية بفعالية تكفي لتلبية الحاجات **الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود** **مجال الأولوية: تطوير المؤسسات**	(أ) (١) عدد الدول الأعضاء التي تطلب وتتلقى خدمات المساعدة الفنية والموضوعية في تطوير المؤسسات (٢) نسبة موظفي القطاع العام الذين يشاركون في منتديات تنظمها الإسكوا، ويفيدون بأنهم استفادوا أو أسهموا في إطلاق حوار داخلي على أساس ما تلقوه من الإسكوا حول ممارسات الحكم الصالح

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) التزام الدول الأعضاء برعاية الحوار حول السياسة العامة بهدف وضع استراتيجية ذات جذور وقيادة وطنية لمواجهة التحديات التي تطرحها التحوّلات السياسية	(ب)(١) نسبة موظفي القطاع العام الذين يشاركون في منتديات تنظمها الإسكوا، ويفيدون بأنهم استفادوا أو أسهموا في إطلاق حوار داخلي على أساس ما تلقوه من الإسكوا حول التحوّلات السياسية
الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود **مجال الأولوية: المشاركة والمواطنة**	(٢) عدد الدول الأعضاء التي تباشر بأنشطة للمتابعة نتيجة لما تلقته من الإسكوا حول التحوّلات السياسية
(ج) تمكن الدول الأعضاء من وضع استراتيجيات لتخفيف الآثار المباشرة للاحتلال والنزاع، وكذلك تداعياتها على التنمية البشرية في المنطقة	(ج) (١) نسبة الدول الأعضاء التي تشارك في أنشطة تنظمها الإسكوا حول هذا الموضوع، وتفيد بأنها استفادت من المواد الصادرة عن درء النزاعات وتخفيف آثارها
الهدف الاستراتيجي: الحكم الصالح والقدرة على الصمود **مجال الأولوية: القدرة على التعافي من الأزمات والاحتلال**	(٢) عدد الدول الأعضاء التي تطلب وتتلقى خدمات المساعدة الفنية والموضوعية في موضوع القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والاحتلال

الاستراتيجية

١٩-٦٨ يتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي قسم القضايا الناشئة والنزاعات. وقد اصطدمت عملية التنمية في المنطقة العربية بتدني مؤشرات الحكم الصالح ومؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتفاقم هذا الوضع في ظل ضعف مشاركة المواطنين في عمليات صنع السياسة واتخاذ القرار. والتحوّلات السياسية التي تشهدها بعض البلدان العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠ أظهرت جلياً أن ممارسات الحكم الصالح، ومنها الشفافية والمساءلة والمشاركة، هي مطلب عام. ويُتوقع من الإسكوا أن تؤدي دوراً في العمل مع الدول الأعضاء على تعميم ممارسات الحكم الديمقراطي، واعتماد نهج المشاركة في التنمية، وبناء القدرة على التعافي من تداعيات النزاع والاحتلال.

١٩-٦٩ والمساعدة التي تقدّمها الإسكوا إلى الدول الأعضاء في مجالات تخفيف آثار النزاع، والحد من الاستقطاب السياسي، ومعالجة ضعف المشاركة، ستكون على شكل سياسات وبرامج لتقوية المؤسسات العامة. أما الهدف من هذه المبادرات فهو اكتساب القدرة على مواجهة التحديات التي تحفل بها التحوّلات السياسية والقضايا الناشئة.

١٩-٧٠ ولتحقيق الإنجازات المتوقعة في الحكم الصالح والقدرة على الصمود، سيركز العمل على ثلاثة مجالات رئيسية هي وضع استراتيجيات وسياسات للحكم الصالح تهدف إلى تحسين كفاءة المؤسسات العامة، بحيث تستطيع أداء الوظائف الحكومية في ظل القضايا الناشئة؛ والتزام الدول الأعضاء برعاية الحوار حول السياسة العامة بهدف وضع استراتيجية ذات جذور وقيادة وطنية لمواجهة التحديات التي تطرحها التحوّلات السياسية؛ والمساعدة في وضع استراتيجيات لتخفيف الآثار المباشرة للنزاع والاحتلال، وكذلك الحد من تداعياتها على التنمية البشرية.

١٩-٧١ فالدعوة لممارسة الحكم الصالح ستكون من أهم عناصر استراتيجية هذا البرنامج، لدعم تطوير المؤسسات العامة في الدول الأعضاء. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من كشف النواقص الراهنة، وتحديد الأولويات الإنمائية، وتفعيل آليات التنفيذ على مختلف المستويات الحكومية. والهدف من هذه التدخلات هو تحسين كفاءة القطاع العام بحيث يستطيع أداء الوظائف الحكومية الأساسية في ظل الحاجات الناشئة والأزمات السياسية. ولهذه الغاية، يتجه العمل في إطار هذا البرنامج نحو المشاركة التي تشمل جميع الأطراف المعنية، أي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمواطنين، في ما تنظمه الإسكوا من اجتماعات للخبراء، وتقدّمه من خدمات استشارية، وترسله من بعثات إلى البلدان. والنتيجة المتوخاة من هذه المشاركة تكوين مخزون وافٍ من المعلومات والوقائع، التي يمكن أن تدخل في عمليات البحث، وصياغة التوصيات، ووضع برامج بناء القدرات لموظفي القطاع العام وغيرهم من الجهات المعنية. ويشمل هذا العمل وضع آليات للرصد الدوري، لتقييم التقدّم المحرز نحو الحكم الصالح في الدول الأعضاء. والمعروف أن فعالية الحكم الصالح تستغرق وقتاً حتى تتحقق وتظهر، ويتوقف رصدها على جودة مصادر البيانات والتحليلات التي ستكون نتيجة بناء قدرات الشركاء الوطنيين ضمن القطاع العام والمجتمع المدني.

١٩-٧٢ وستقدّم الإسكوا من خلال هذا البرنامج الدعم إلى الدول الأعضاء في مواجهة التحديات التي تطرحها مرحلة التحوّل السياسي، وذلك من خلال إجراء حوارات حول السياسة العامة مع المؤسسات العامة المعنية والخبراء، تكون نتيجتها استراتيجيات وطنية الجذور والقيادة، تضمن مشاركة المواطنين. ولتحقيق هذه النتائج، ستعمل الإسكوا على بناء القدرات وبناء قاعدة المعرفة من خلال عقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإرسال البعثات، وإنجاز الأبحاث في استراتيجيات تطوير المؤسسات، ووضع آليات لبناء التوافق، تشمل الحوار وتطبيق مبادئ المواطنة. وسيستعين البرنامج بالدروس المكتسبة والممارسات المتراكمة في بلدان أخرى شهدت تحوّلات سياسية مماثلة لما تشهده بلدان المنطقة، وسيركز على آليات الحوار الوطني والمصالحة، بما في ذلك العدالة الانتقالية، والمشاركة السياسية، إضافة إلى أولويات أخرى ترتبط بعملية التحوّل نفسها.

١٩-٧٣ ولتحديد اتجاهات الأزمات أو تحليلها، واقتراح تدابير للتخفيف من حدتها، ستعمل الإسكوا على إجراء بحوث موضوعية تتناول أسباب النزاع، ونتائجه السلبية على التنمية البشرية، وتداعياته التي تصيب المنطقة بأسرها. وستقدّم الإسكوا فيما تصدره من مطبوعات معلومات ووقائع عن آثار الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين، وتصيب جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وسيدعم العمل في هذا المجال بدراسات وتقارير تستند إلى تقييمات ميدانية وتحليل للاتجاهات. ويشمل العمل في إطار هذا البرنامج الأنشطة المعيارية، والمشاورات مع الجهات المعنية الوطنية، وكذلك صياغة استراتيجيات تهدف إلى تخفيف آثار النزاع والاحتلال، أو الاستقطاب السياسي، على التنمية، ولا سيّما في أقل البلدان العربية نمواً.